الأمم المتحدة

A/C.2/55/L.41

الجمعية العامة

Distr.: Limited
24 November 2000
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والخمسون
اللجنة الثانية

البند ٩٢ (هـ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

مشروع قرار مقدم من السيد موريشيو إسكانيرو، نائب رئيس اللجنة استنادا إلى مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/55/L.2

نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية

إن الجمعية العامة،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٤/١٩٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ المعنون ''نحو نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية''،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(١)]، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

وإذ تحيط علما بالاجتماعات الإقليمية الرفيعة المستوى المعنية بتمويل التنمية المعقودة في جاكرتا من ٢ إلى ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠، وفي بوغوتا من ٩ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وفي أديس أبابا من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وفي بيروت من ٢٣ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وفي جنيف من ٦ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر

(١) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

241100 241100 00-76060 (A)
0076060

٢٠٠٠، والتي تناولت قضايا تتعلق بأمور منها تعبئة الموارد المحلية والتدفقات الخارجية الخاصة وإصلاح الهيكل المالي الدولي والتعاون والتآزر الإقليميين ومصادر التمويل المبتكرة، وقضايا تتعلق بالقطاع الخارجي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة من المنظور الإقليمي، من أجل الإسهام في العملية التحضيرية للحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية،

وإذ تشدد على أهمية التعبئة المتسقة لجميع المصادر المتاحة لتوفير التمويل للتنمية ومنها الموارد المحلية والتدفقات الدولية لرؤوس الأموال الخاصة، والمساعدة الإنمائية الرسمية وتمكين السلع والخدمات المصدرة من البلدان النامية من الوصول إلى الأسواق، وتخفيف الديون الخارجية، وتشدد أيضا على أهمية استخدام هذه الموارد بفعالية،

وإذ تعرب عن قلقها لأن تقلص التدفقات المالية الصافية إلى البلدان النامية الذي بدأ مع بداية الأزمة المالية في عام ١٩٩٧ قد تواصل في عام ١٩٩٩. وتأسف لاستمرار استبعاد أقل البلدان نموا من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة،

وإذ تشدد على أهمية تدفقات الاستثمارات طويلة الأجل، وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكملة الجهود الإنمائية لجميع البلدان النامية فضلا عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وضرورة وصول جميع البلدان بشكل ثابت إلى رؤوس الأموال الخاصة والحاجة لأن يعمل التعاون الدولي على تعزيز تعبئة رؤوس أموال جديدة وإضافية لأغراض التنمية،

وإذ يساورها القلق إزاء التقلبات المفرطة في تدفقات أموال المضاربة القصيرة الأجل وآثار العدوى في الأسواق المالية وقت الأزمات،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء انخفاض مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية،

وإذ تؤكد الحاجة إلى زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق، ولا سيما أمام السلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية، بوسائل منها المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف،

وإذ تشدد على أهمية إيجاد حل دائم لمشكلة البلدان النامية التي تواجه صعوبات في تسديد ديونها الخارجية والوفاء بالتزامات خدمة ديونها،

وإذ تشجع الجهود الرامية إلى تعزيز دور حفظ التوازن الذي تقوم به المؤسسات والترتيبات المالية الإقليمية ودون الإقليمية دعما لإدارة القضايا النقدية والمالية،

وإذ تؤكد الحاجة الماسة لمواصلة العمل من أجل مجموعة كبيرة من الإصلاحات الرامية إلى إقامة نظام مالي دولي أكثر قوة واستقرارا بغية تمكينه من التصدي بفعالية أكبر وفي الوقت المناسب للتحديات الإنمائية الجديدة في سياق التكامل المالي العالمي،

وإذ تؤكد على ضرورة استناد عملية الإصلاح الرامية إلى إقامة هيكل مالي دولي معزز ومستقر إلى مشاركة واسعة في إطار نهج متعدد الأطراف حقا تشمل كافة أعضاء المجتمع الدولي لكفالة تمثيل مختلف احتياجات ومصالح جميع البلدان تمثيلا كافيا،

وإذ تؤكد من جديد أن الأمم المتحدة، بأداء دورها في تعزيز التنمية، ولا سيما في البلدان النامية، إنما تقوم بدور هام في الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى توافق الآراء الدولي اللازم لإجراء الإصلاحات الضرورية لإقامة هيكل مالي دولي معزز ومستقر، مع مراعاة ولايات جميع المؤسسات الدولية ذات الصلة، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية،

وإذ تلاحظ أن الحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية سيتيح فرصة فريدة للنظر على نحو متكامل في جميع مصادر تمويل التنمية، وإذ تضع في اعتبارها أن رؤساء الدول والحكومات قرروا في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية أن يبذلوا قصارى جهدهم لكفالة نجاحه،

١ - **تحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام المعنون ''نحو نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية''[٢] والإضافة للتقرير التي قدمتها اللجنة الإقليمية والمتعلقة بالمنظورات والتطورات الإقليمية[٣]، والإضافة للتقرير التي قدمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمتعلقة بالأعمال التي اضطلع بها بشأن إسهام القطاع الخاص في اتقاء الأزمات المالية وحلها[٤]؛

٢ - **تبرز** الأهمية البالغة لتنفيذ العزم المعرب عنه في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على تهيئة بيئة - على الصعيدين الوطني والعالمي على السواء - مواتية للتنمية والقضاء على الفقر، عن طريق جملة أمور منها توافر الحكم الرشيد في كل بلد ووجود حكم رشيد على الصعيد الدولي وتوافر الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية؛

٣ - **تبرز أيضا** الأهمية البالغة لتنفيذ الالتزام الوارد في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية القاضي بإقامة نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز والقابلية للتنبؤ به ويرتكز على القانون؛

---

(٢) A/55/187.

(٣) A/55/187/Add.1.

(٤) A/55/187/Add.2.

٤ - **تؤكد** الأهمية الخاصة لتهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية من خلال جهود تعاونية تبذلها جميع البلدان والمؤسسات تشجيعا على تحقيق تنمية اقتصادية منصفة في اقتصاد عالمي يفيد منه جميع الشعوب، وتدعو في هذا السياق البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما البلدان الصناعية الكبرى ذات القدرة الكبيرة على التأثير في نمو الاقتصاد العالمي، لأن تراعي، عند وضع سياسات الاقتصاد الكلي الخاصة بها، آثار تلك السياسات من حيث ما يترتب منها على البيئة الاقتصادية الخارجية المواتية للنمو والتنمية في البلدان النامية خاصة؛

٥- **تؤكد أيضا** الأهمية الخاصة لتهيئة بيئة محلية مواتية، من خلال جملة أمور منها سيادة القانون، وبناء القدرات، بما في ذلك بناء القدرات المؤسسية، وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة، بحيث يتسنى تعبئة الموارد المحلية والدولية واستخدامها بفعالية من أجل التنمية؛

٦ - **تكرر تأكيد** الحاجة الماسة للتعجيل بتحقيق فرص النمو والتنمية لدى أقل البلدان نموا التي لا تزال تشكل أفقر وأضعف البلدان بالمجتمع الدولي، وتدعو شركاء التنمية، ولا سيما البلدان الصناعية، إلى تيسير تمويل التنمية لدى أقل البلدان نموا عن طريق جملة أمور منها التدفقات المالية العامة والخاصة، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لها، وتعزيز عملية تخفيف عبء الديون عنها، واعتماد سياسة لوصول جميع صادرات تلك البلدان بصفة أساسية إلى الأسواق بدون فرض رسوم جمركية عليها أو تحديد حصص لها، وتعزيز الدعم المقدم لموازين المدفوعات، وترحب في هذا السياق بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١؛

٧ - **تسلم** بأن استقرار النظام المالي الدولي يشكل عنصرا هاما من عناصر الصالح العام على الصعيد العالمي وشرطا ضروريا لحدوث تدفقات مالية إيجابية لصالح التنمية، وتدعو في هذا السياق جميع البلدان، بما فيها البلدان الصناعية الكبرى، التي تؤثر سياساتها تأثيرا كبيرا على غالبية الاقتصادات، إلى اعتماد وانتهاج سياسات من شأنها تعزيز الاستقرار المالي الدولي وتيسير التدفقات المالية لأغراض التنمية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقوم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتزويد الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين بمعلومات عن التحليل الذي اضطلع به بشأن الاستقرار المالي الدولي بوصفه أحد عناصر الصالح العام على الصعيد العالمي؛

٨ - **تشدد** في هذا الصدد على الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل تعزيز الاستقرار المالي الدولي، والقيام، تحقيقا لذلك، بتحسين القدرات في مجالات الإشراف والإنذار المبكر والاتقاء والاستجابة حتى يمكن

التصدي في الوقت المناسب لظهور الأزمات المالية وانتشارها، من منظور شامل طويل الأجل مع الاحتفاظ بالقدرة على الاستجابة لتحديات التنمية وعلى حماية أشد البلدان والفئات الاجتماعية ضعفا؛

٩ - **تؤكد** على أهمية وجود مؤسسات محلية قوية لتعزيز الاستقرار المالي بهدف تحقيق النمو والتنمية عن طريق جملة أمور منها اتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة، وسياسات ترمي إلى تعزيز وسائل التنظيم والإشراف اللازمة للقطاعين المالي والمصرفي، بما في ذلك العمل على وضع ترتيبات في بلدان المنشأ والمقصد ترمي إلى تقليل مخاطر التقلبات المالية الدولية المفرطة، وتدابير تكفل القيام على نحو منظم وتدريجي ومتعاقب بعمليات تحرير فتح حسابات رأس المال، وتدعو، في هذا السياق، جميع المؤسسات الدولية ذات الصلة إلى مواصلة تقديم المشورة بشأن السياسات والمساعدة التقنية إلى البلدان المعنية بناء على طلبها، بغية تعزيز قدراتها في المجالات المذكورة أعلاه؛

١٠ - **تشدد** على أهمية زيادة تضافر الجهود التي تبذلها جميع المؤسسات الدولية القادرة على الإسهام في تعزيز هيكل مالي دولي يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، وتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية؛

١١ - **تكرر تأكيد** الحاجة إلى توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرارات الاقتصادية الدولية؛

١٢ - **تشدد** على أهمية زيادة مشاركة البلدان النامية في عمل المؤسسات الدولية التي تعالج إصلاح الهيكل المالي الدولي، ولا سيما صندوق النقد الدولي، وكذلك في مجال العمليات ذات الصلة المتعلقة بوضع المعايير؛

١٣ - **تعرب** عن الحاجة إلى قيام صندوق النقد الدولي والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية بعملية إشراف متعددة الأطراف لجميع البلدان على نحو متماثل؛

١٤ - **تشدد** على ضرورة حرص المؤسسات المالية الدولية، عند إسداء المشورة في مجال السياسات أو تقديم الدعم لبرامج التكيف، على مراعاة الظروف الخاصة للبلدان المعنية وقدراتها على التنفيذ، والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والعمل على تحقيق أفضل النتائج الممكنة من حيث النمو والتنمية، عن طريق جملة أمور منها سياسات واستراتيجيات العمالة والقضاء على الفقر المراعية للفوارق بين الجنسين، وتؤكد أهمية تحقيق الملكية الوطنية للبرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي، بهدف استدامة تنفيذها؛

١٥ - **تشجع** الجهود المتواصلة التي تبذلها مؤسسات بريتون وودز والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة العمل الدولية لمساعدة الحكومات على معالجة الآثار الاجتماعية للأزمة، وترحب، في هذا الصدد، بما اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين من التزامات بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بغية ضمان أن تشمل برامج التكيف الهيكلي المتفق عليها الأهداف المتوخاة من التنمية الاجتماعية ولا سيما القضاء على الفقر والنهوض بالعمالة الشاملة والمنتجة وتعزيز الاندماج الاجتماعي؛

١٦ - **تشدد** على أن تقوم المؤسسات المالية الدولية، بناء على طلب الحكومات الوطنية، بتقديم المساعدة وإسداء المشورة حسب الاقتضاء للبلدان فيما تبذله من جهود للنهوض بالتنمية والحد من الفقر بواسطة برامج وطنية بما في ذلك ورقات بشأن استراتيجيات الحد من الفقر المعدة والمنفذة وطنيا والتي تجمع بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية والاجتماعية؛

١٧ - **تؤكد** الأهمية المتواصلة التي يكتسيها تزويد المؤسسات الدولية، ولا سيما صندوق النقد الدولي، بالموارد الكافية لتوفير التمويل الاستعجالي في الوقت المناسب وبطريقة متيسرة للبلدان المتضررة من الأزمة المالية وتحيط علما بالجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لتيسير التمويل الاستعجالي في وقت الأزمة؛

١٨ - **ترحب** بالتقدم المحرز في إنشاء قدرات الإنذار المبكر للتصدي في الوقت المناسب لتهديد الأزمات المالية وتشجع، في هذا السياق، صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ذات الصلة على مواصلة جهودها الرامية إلى الإسهام في هذه العملية؛

١٩ - **تدعو** المجتمع الدولي، ولا سيما البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية وغيرهما من المؤسسات المالية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، بما فيها اللجان الإقليمية، إلى العمل مع القطاع الخاص بهدف تعزيز التدفقات المالية الخاصة الطويلة الأجل، ولا سيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بوسائل منها تحسين التعاون التقني، إلى جميع البلدان النامية وكذا البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية التي تعاني صعوبات خاصة في اجتذاب تدفقات مالية من القطاع الخاص، بما فيها البلدان الواقعة في أفريقيا، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وتطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، في هذا السياق، أن يقدم تقريرا عن الأعمال التي اضطلع بها بخصوص هذه المسألة إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين؛

٢٠ - **تكرر** دعوتها إلى صندوق النقد الدولي لتيسير الحوار بين العناصر الفاعلة ذات الصلة بغرض النظر في إمكانية إقامة أطر تنظيمية للتدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل والتجارة في العملة؛

٢١ - **تشدد** على أهمية إسناد تقييمات الأخطار السيادية التي تجريها وكالات القطاع الخاص إلى معايير موضوعية وشفافة؛

٢٢ - **تؤكد من جديد** ضرورة النظر في وضع أطر عمل مناسبة لمشاركة القطاع الخاص في درء الأزمات المالية وحلها، بما في ذلك ضرورة تنفيذ وزيادة صقل الإطار الذي وضعته اللجنة الدولية المعنية بالمسائل النقدية والمالية في اجتماعها الذي انعقد في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وتؤكد أهمية التوصل إلى توزيع أكثر عدلا لتكلفة عمليات التكيف، بين القطاع العام والخاص وبين المدينين والدائنين والمستثمرين، لا سيما فيما يتعلق بالعمليات التي تتسم باستدانة عالية، فضلا عن النظر في الترتيبات الموقوفة المتعلقة بالديون، في الحالات الاستثنائية؛

٢٣ - **تشدد** على أهمية الدور الداعم الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات والترتيبات المالية الإقليمية ودون الإقليمية المعززة في إصلاح الهيكل المالي الدولي وتحسين التمويل لأغراض التنمية؛

٢٤ - **تشجع** تعميق الحوار بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز وتوصي في هذا الخصوص أن ينظرا في اجتماعهما الرفيع المستوى القادم في الطرائق اللازمة لمواصلة توحيد جدول أعمال عالمي أوسع نطاقا لإقامة هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأوليات النمو والتنمية، وبخاصة في البلدان النامية ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد العالمي؛

٢٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يتيح هذا القرار للجنة التحضيرية للحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، في دورتها الموضوعية الثانية، بوصفه إسهاما في عملها المتعلق بمسائل المنظومة، المدرجة في جدول الأعمال الموضوعي الأولي؛

٢٦ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقوم، بتعاون وثيق مع جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية، كل في إطار ولايتها، وبالتشاور مع مؤسسات بريتون وودز واضعا في اعتباره التقدم المحرز في الحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند الفرعي المعنون ''الهيكل المالي الدولي والتنمية''، مع تحليل للاتجاهات الراهنة في التدفقات المالية العالمية بما في ذلك

النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو وتوصيات بشأن مواصلة توحيد جدول أعمال عالمي أوسع نطاقا لإقامة هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، وبخاصة في البلدان النامية ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد العالمي؛

٢٧ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة أن يحيل هذا القرار إلى مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي والمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي قبل اجتماعهما المشترك الذي يعقد في الربيع المقبل لإطلاعهم عليه بوصفه إسهاما في مناقشاتهم للمسائل التي سيتناولها ذلك الاجتماع.